

قراءة في مذكرات امرأة سياسية: راضية الحداد ، تشابك الأنا بالجمعي والشخصي بالعام

دلندة الأرقش
أستاذة التاريخ
كلية الآداب والفنون والإنسانيات
جامعة منوبة- تونس

لاشك أن النساء العربيات - بما في ذلك المتميزات من النخب السياسية والاجتماعية - لم تدون سيرهن أو مذكراتهن بصفة منتظمة ومنظمة مثل الرجال، الشيء الذي ساهم بقسط وافر في طمس أو تهميش أدوار النساء واستبعادهن من التاريخ المدون رغم مساهماتهن وانجازاتهن في الواقع التاريخي. انه ليس من اليسير على النساء تناول القلم والأخذ بسلطة الكتابة في ظروف تعددت فيها القيود الذكورية المكبلة للنساء و المتحكمة في المجال العام. كان المؤلف في السيرة الذاتية، لاسيما السياسية منها، أن تصدر عن الرجال، رجال النخب و السلطة والقريبيين منها، في زمن كانت السياسة والسلطة لصيقة بالرجال، مما لخص الذات الفاعلة والمنتجة في الرجل وحجبت المرأة وغمرها النسيان وكتب التاريخ وردّته الأجيال دون مبالاة لفراغات صفحاته¹.

لكن عديدات كانت النساء اللواتي كسرت ذلك الصمت وعلت أصواتهن من خلال تدوين حيواتهن وتجاربهن المعبرة عن واقع معاش وعن وجهة نظر مغايرة ومختلفة. ربما حملتنا هذه الكتابة النسائية إلى إعادة قراءة التاريخ وتفكيك القيم السائدة في المجتمع². هل تجرنا هذه الفرضية إذا إلى الحديث عن خصوصية نسائية في الملفوظ السردي؟ أتستعمل النساء لغة خاصة للحديث عن أنفسهن؟ إلى أي مدى يمكن للأنا المؤنث في سياق عربي فك حصار التنميط الاجتماعي للتعبير عن الذات ونزع الغبار عن المسكوت عنه والمخفي؟ كيف تتخطى الذات الأنثوية طريقها في محيط يتداخل فيه الخاص والعام وتقبض فيه السلطة الذكورية يدها على مختلف الفضاءات والمجالات؟³

وإذ تعلق الأمر بنساء منخرطات في النضال الوطني فكيف ينجح خطابهن في صياغة التجربة الشخصية وتجاوز السيرة الجماعية؟ هل من خصوصية للغة التأنيث في نقل

¹ هدى الصدة، "تشكيل تصورات عن الذات: قراءة أدبية في سيرة كوكب حفني ناصف"، تجمع الباحثات اللبنانيات، النساء العربيات في العشرينات: حضورا وهوية، بيروت ٢٠٠١، ص. ١٩٣-١٩٤

² تحية عبد الناصر "السيرة الذاتية الإفريقية: إسهام المرأة"، مجلة ألف، العدد الثاني والعشرون، ٢٠٠٢، ص ٥٨-٦٠

³ آغراء مهنا، "السيرة الذاتية في صيغة المؤنث"، مجلة ألف، العدد الثاني والعشرون، ٢٠٠٢، ص ٤٤-٤٧

وتصوّر الحدث التاريخي - لاسيما الفعل السياسي منه - لصياغة خطاب مغاير للخطاب المذكّر، خطاب المركزية والقوة ؟ إلى أي مدى ينجح خطاب السيرة النسائية في تخطي المنهج الذكوري وتجاوز منطقته المقولب؟

جملة هذه التساؤلات وغيرها سنحاول تقديم بعض الإجابات عنها من خلال قراءتنا لمذكرات راضية الحداد المناضلة الدستورية التي برزت على الساحة التونسية بنشاطها المكثف في الحركة النسائية والسياسية في رحاب الحزب الدستوري منذ الخمسينات من القرن العشرين وإلى حد السبعينات منه.

ولئن خضعت قصة حياة هذه المناضلة لمسارها النضالي بمختلف منعرجاته و تلوّناته وطغى فيها الشأن السياسي فان الحفر في خبايا الألفاظ والرموز والتصورات والإحالات التي تطلعننا عليها كتابتها وكذلك النسيان والحذف الذي نلمسه من بين الأسطر، تحيلنا على الأنثى الفرد بكل ما تكشفه من خصوصيات وذاتية طالما غمرتها الجماعة وضللتها القضية الوطنية في سياق سياسي واجتماعي دقيق.

إنها تجربة حياة امرأة كسرت قيودا اجتماعية ثقيلة - ولو ساعدها على ذلك محيطها العائلي - لتقتحم الفضاء العام وتلج العالم الذكوري وتتخرط في النضال الوطني لتؤسس "حبيبات الكشافة" وتنشط في "إتحاد النساء المسلمات" ثم تتأسس "الإتحاد القومي النسائي التونسي" منذ تأسيسه بعيد الاستقلال^٤ في ١٩٥٨ تحت ظل الحزب الدستوري، حتى خلافها مع الرئيس بورقيبة ومحاكمتها في ١٩٧٣.

تضعنا هذه الذاكرة أمام مسار أنثوي ثري وخارج عن المؤلف يدحض التصورات السائدة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع ويبرهن عن قدرات النساء على التعامل مع الآخر الرجل و على التفاعل مع قضايا العصر والتكيف مع معطيات الواقع.

إن هذه السيرة التي يتناولها هذا البحث تجسم مثالا طريفا لقراءة نقدية لكتابة الذات الأنثى التي تحرّكت طويلا في مدارات السلطة والتسلّط الذكوري، سيرة تداخل فيها الخاص والعام وتشابكت فيها سلوكات وتمثلات الأنوثة والذكورة.

فإلى أي مدى تمكنا قراءة قصة حياة هذه المناضلة السياسية والنسوية من استكشاف لغة خاصة بالأنوثة بقيم وصياغات خصوصية تتجاوز علاقات القوة السائدة في المجتمع وأنماطه الجاهزة؟ هل يكشف هذا الخطاب عن استراتيجيات أنثوية خاصة تقطع مع المنهج الذكوري توختها امرأة السلطة في تعاملها مع الحيزين العام والخاص وما يفرزانه من صراعات؟ ماذا تكشف لنا شهادة راضية الحداد، تلك المرأة التي اقتحمت فضاءات السلطة ومسكت بأدواتها، عن طبيعة العلاقات الرابطة ما بين النساء وكيفية تعاملهن مع الأنا والآخر؟

من هي راضية الحداد؟

ولدت في ١٧ مارس ١٩٢٢ في عائلة " محافظة ومتطورة في نفس الوقت" متكونة من ستة أطفال. كان أبوها صالح بن عمار يعمل قابضا في المطبعة الرسمية وكانت حياته

^٤ تم استقلال تونس في ٢٠ مارس ١٩٥٦

بسيطة رغم انتمائه إلى عائلة بورجوازية. كان رجلا مثقفا ومتفتحا، تحصل على شهادة "البروفي" وانخرط في السلك الإداري. كان وطنيا يتابع عن كثب أوضاع البلاد تحت الهيمنة الاستعمارية وان لم يكن له انتماء حزبي. أما أمها قمر زروق، فكانت تنتمي إلى وسط عائلي أكثر ثراء وتفتح من عائلة أبيها. حرص أبوها على تسجيلها في المدرسة فأدخلها المدرسة الفرنسية بفرنسيفيل، الحي الذي تقطنه العائلة، سنة ١٩٢٧، وأحرزت على الشهادة الابتدائية في الثانية عشرة من عمرها. وتعتبر راضية الحداد من الفتيات التونسيات المحظوظات اللواتي فسحت لهن الفرصة للخروج للتعليم منذ أن فتحت المدارس أبوابها للبنات المسلمات^٥. ورغم ما كان عليه الأب من تفتح وإصرار على أن تواصل ابنته دراستها بالمعهد الثانوي، فإن تأثير المحيط الاجتماعي وكذلك رفض أمها، حال دون ذلك وفي آخر لحظة تراجع الأب عن موقفه وتوقفت رحلة راضية الحداد مع المدرسة في هذه المحطة. قاومت بكل ما أوتي لها من قوة فانزوت في غرفتها وأضربت عن الطعام لكن دون جدوى وتبخرت أحلام المدرسة بينما لقي إخوتها الذكور كل العناية للوصول إلى أعلى سلم الدراسة. لم تنسى راضية أبدا " هذه المظلمة التي ليس لها أي تفسير سوى وضعها كامرأة"، وتولدت فيها رغبة قوية "لإثبات قدرات امرأة تضاهي قدرات الرجل" لازمتها على طول مسارها. وعن لباس الحجاب الذي فرض عليها عند الخروج من البيت ووضع حدا لحرية طفولة فتتذكر راضية آلامها وثورتها واستسلامها إلى الأمر الواقع في ذات الوقت. لكن شغفها بالمعرفة والإطلاع على ما يجري في البلاد من أحداث آنذاك كان أقوى من هذه الحواجز الفاصلة بينها، وهي الأنثى المراقبة، وبين الفضاء العام، عالم الذكور. ووجدت في أخيها حسيب ذو الميولات السياسية والالتزام بالقضية الوطنية، خير أنيس لها وأحسن وصل بالعالم الخارجي، معه تمرست راضية على الثقافة السياسية والالتزام الوطني بمتابعة أخبار الحزب الدستوري الجديد^٦ وأنشطته.

تزوجت من ابن خالتها المهندس الفلاحي، حمودة الحداد، في الثامنة عشر من عمرها، أحبها وأحبته وعاشا في جو عائلي ملؤه السعادة والتفاهم طوال التسع والعشرون سنة التي قضوها معا في ظل حياتهم الزوجية إلى جانب أطفالهم الأربعة. ويرجع لهذا الزوج المتفتح و"المتسييس" دورا هاما في تحسين ثقافتها وتدعيم تكوينها. وكان لحماها، العروسي الحداد وهو من الوجوه الوطنية المعروفة^٧، أيضا دور كبير في تدعيم حسها الوطني. وضعت راضية الحداد خطواتها الأولى النضالية في الفضاء النسائي بالمشاركة في الاجتماعات والأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها مجموعة من النساء في ظل "الإتحاد الإسلامي لنساء تونس" بقيادة بشيرة بن مراد^٨، إلى جانب الأنشطة الثقافية لاسيما العروض المسرحية لتحسيس النساء بقضايا الساعة والتي كانت تقدمها النساء الناشطات في دوائر

^٥ أول مدرسة للبنات المسلمات فتحت أبوابها في تونس في ١ ماي ١٩٠٠، أسستها السيدة René Millet

^٦ تأسس الحزب الدستوري الجديد على إثر الانشقاق الذي حصل داخل الحزب الدستوري بزعامة الحبيب بورقيبة والذي أفضى إلى مؤتمر قصر هلال المنعقد يوم ٢ مارس ١٩٣٤

^٧ ترأس مؤتمر ليلة القدر المنعقد سنة ١٩٤٦

^٨ تأسس الإتحاد الإسلامي لنساء تونس سنة ١٩٣٦ بقيادة بشيرة بن مراد، حول هذا الموضوع أنظر:

- ليليا العبيدي، *جنود الحركة النسائية في تونس*، تونس ١٩٨٧.

Marzouki, Ilhem, *Le Mouvement des Femmes en Tunisie au XXème siècle*, - Cérés Productions, Tunis 1993, p.46-48.

الحزب الدستوري الجديد^٩. وبدفع من زوجها ومن ثلة من الوطنيين الناشطين في تنظيم الكشافة الإسلامية بادرت راضية الحداد في سنة ١٩٤٧ بتكوين جمعية "حبيبات الكشافة" التي تولت رئاستها وكانت لهذه الجمعية أنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة وجدت صدى ملموسا لدى الشبيبة النسائية المثقفة والتي بدأت تتحسس لقضايا المجتمع والوطن.

في فضاء الكشافة تدرّبت راضية الحداد على النشاط الجمعياتي و تمرّست على السلوك السياسي ومتطلباته العلائقية. وفي سنة ١٩٥٢ كان انخراطها الرسمي في صفوف الحزب الدستوري الجديد حيث ركزت نشاطها على جمع التبرعات في الأوساط النسائية لفائدة المساحين السياسيين وتوسيع دائرة التضامن معهم. وحتى سنة ١٩٥٥، سنة حصول تونس على استقلالها الداخلي، شغل النضال الوطني كل نشاطها، شأنها في ذلك شأن بقية المناضلات الدستوريات. وبمناسبة هذا الانفراج السياسي والذي سيتوج في السنة الموالية (١٩٥٦) بحصول البلاد التونسية على استقلالها، تحركت النساء الدستوريات، لاسيما المجموعة القريبة من الحبيب بورقيبة أمثال شادلية و سعيده بوزقرو^{١٠}، وسيّلة و نائلة بن عمار لتكوين جمعية نسائية وطنية. وبعد فشل "تحويل جمعية بشيرة بن مراد إلى جمعية جامعة لنساء تونس" تقرر تكوين جمعية جديدة، "الإتحاد القومي النسائي التونسي"^{١١}، التي تكونت هيأتها التأسيسية في ٢٦ جانفي ١٩٥٦ في اجتماع عقد في دار بن عمار وكانت راضية الحداد ضمن هذه الهيئة كمساعدة أمينة المال^{١٢}. ولما كان شتاء ١٩٥٦ شديد البرد وانهايار الثلوج فقد ركز الإتحاد النسائي نشاطه على إعانة المعوزين والفقراء، وفي إطار هذا النشاط الاجتماعي تم تكوين ملجأ للبنات الفاقات للسند العائلي سمي "بنات بورقيبة" بضاحية لاكانيا ثم تلاه ملجأ ثاني بحمام الأنف، أسندت مسؤولية إدارة وتنظيم هذين الملجأين لراضية الحداد. عرف الإتحاد النسائي المدفوع من طرف الحزب الدستوري الجديد نشاطا حثيثا إبان تكوينه خاصة بعد القرارات التاريخية التي اتخذتها دولة الاستقلال (بقرار من الحبيب بورقيبة) في صالح النساء والتمثلة في: إقرار حق الانتخاب للنساء (١١ جوان ١٩٥٦)، إصدار مجلة الأحوال الشخصية التي أوقفت العمل بالمحاكم الشرعية وألغت تعدد الزوجات وأقرت الطلاق القضائي (١٣ أوت ١٩٥٦)، وفي ١٠ جانفي ١٩٥٧ كان قرار منع ارتداء الحجاب في المدارس.

لقد مثلت انتخابات البلدية سنة ١٩٥٧، وهي أولى الانتخابات التي خاضتها البلاد بعد الاستقلال، مناسبة لراضية الحداد للتعبير عن شخصيتها السياسية ورفضها القبول بالأمر الواقع: على إثر إلغاء اسمها من قائمة الحزب الدستوري الجديد بمقرين^{١٣} (الضاحية التي كانت تقطن فيها راضية) تجرأت على الترشح في قائمة مستقلة رغم عضويتها في الحزب الدستوري. تعددت الضغوطات والتهديدات من أطراف دستورية عديدة وآل الأمر إلى إيقافها

^٩ تشير المصادر إلى أن أول تحرّك وطني نسائي منظم في شكل اجتماع سياسي تم في ١٩٣٦ وانعقد ببيت بشيرة بن مراد ببايعاز من قريبي الحبيب بورقيبة شاذلية وسعيده بوزقرو اللاتي كانت أولى النساء المنخرطات في صفوف الحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه سنة ١٩٣٤ والمحركات لأول خلية دستورية نسائية سرية.

^{١٠} ابنتا أخت الحبيب بورقيبة

^{١١} تشير كل المصادر والدراسات إلى أن تكوين هذه المنظمة كان ببايعاز من الحبيب بورقيبة واتخذ القرار بمناسبة انعقاد مؤتمر حول حق النساء التونسيات في الانتخاب انتظم في معهد كارنو يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥، أنظر: Marzouki, I., *Le mouvement des Femmes ...*, op.cit., p.165-166.

^{١٢} تكونت الهيئة التأسيسية للإتحاد النسائي التونسي من: عائشة بلاغة (رئيسة)، أسماء بالخوجة الرباعي (كاتبة عامة)، سعيده ساسي (أمينة مال)، راضية الحداد (مساعدة أمينة المال)، نائلة بن عمار، نعيمة بن حمودة (مساعدة أمينة المال)، سميرة بن غازي، شريفة فياش، بختة دهان، خديجة طبال، فتحية مزالي، ليلي درعوث، خديجة بن رايح، منجية بن عز الدين و راضية بدر (عضوات).

^{١٣} ضاحية من ضواحي تونس الجنوبية كانت تقطنها راضية الحداد وعائلتها

واستنطاقها من طرف إدارة الأمن بتهمة شتم الرئيس بورقيبة. وعلى إثر إعلان رفقتها من الإتحاد النسائي وقرار الحزب" رفع صفة الحزبية عن كل دستوري يكون قائمة ضد قائمة الحزب" خيرت راضية الحداد سحب القائمة المستقلة وإيقاف نشاطها. لم تدم هذه القطيعة مع الحزب ومع بورقيبة طويلا حيث استغلت مناسبة إعلان الجمهورية يوم ٢٥ جويلية ١٩٥٧ لملاقاة بورقيبة وتهنئته بالرئاسة وإصلاح العلاقة معه^{١٤} واسترجاع موقعها في الإتحاد وفي الحزب وبذلك كانت بداية مرحلة انسجام قوي مع الرئيس بورقيبة وارتباط وثيق بالسلطة دامت عقدين بدون انقطاع.

بدأت راضية الحداد مسارها في السلطة كرئيسة الإتحاد النسائي التونسي منذ مؤتمره الأول في أبريل 1958 وبقيت في هذه المسؤولية^{١٥} حتى تاريخ انسحابها وخروجها من صفوف السلطة ومحاكمتها في جويلية ١٩٧٣. [لم تقتصر مسؤولياتها على حيز التنظيم النسائي بل تعدته إلى حيز البرلمان والحزب حيث كانت المرأة - النائبة الوحيدة في البرلمان من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٩^{١٦}، وفي ١٩٦٨ تضاعفت هذه المسؤولية بتعيينها في اللجنة المركزية للحزب الدستوري.

بالتعاون الوثيق مع قيادة الحزب، ولاسيما الرئيس بورقيبة، نجحت راضية في قيادة الإتحاد النسائي رغم الصراعات والمنافسة الشديدة بين العديد من عضوات الهيئة. وإن لم تحظى بإجماع كل النساء القياديات في المنظمة فقد تمكنت بفضل مساندة الرئيس بورقيبة ودعمه لها من القيام بمهامها على رأس الإتحاد الذي أصبح في علاقة عضوية مع الحزب الدستوري الحاكم بعد أن أصبحت المنظمة النسائية الوحيدة على الساحة^{١٧}. لم يكن عمل الإتحاد وتحركاته في الوسط النسائي وحتى الحزبي هيئة وسهلة نظرا لخصوصية المرحلة وطبيعة المهام الموكولة على عاتقه في وقت اتخذت فيه دولة الاستقلال مسألة المرأة المحرك والركيزة الأساسية لتطوير المجتمع التونسي وإحاقه بركب الحداثة. تمحورت أولى أنشطة الإتحاد حول مجلة الأحوال الشخصية (التي صدرت في ١٣ أوت ١٩٥٧) وما تطلبه إرساء القوانين الجديدة من عمل تحسيبي وتوعية اجتماعية واسعة في مختلف الأوساط النسائية والرجالية. وبفضل الرابطة الوثيقة بالحزب الحاكم تمكنت المنظمة النسائية من الانتشار في أغلب المناطق الريفية وإنجاح برامج محو الأمية وتعليم البنات وتكوينهن تكوينا مهنيا وكذلك تشغيل النساء، وكانت خلايا الإتحاد المركزة في كل أنحاء البلاد^{١٨} هي المحرك الرئيسي لمختلف الأنشطة المطروحة على عاتق المنظمة النسائية لاسيما تمرير وإنجاح برنامج التنظيم العائلي الذي انخرطت فيه الحكومة منذ مطلع الستينات (١٩٦٢).

وعن دور الإتحاد في تثبيت مجلة الأحوال الشخصية تذكر راضية الحداد الصعوبات العديدة التي واجهتها أثناء تحركاتها في أنحاء البلاد كرئيسة الإتحاد، والاحترار الذي قوبلت بيه القوانين الجديدة من أطراف عديدة بما في ذلك المسؤولين السياسيين، وإن كانوا يخفون مواقفهم أمام بورقيبة. فتحرر المرأة التونسية، كما تقيمه راضية الحداد، هو "نتاج عزيمة

^{١٤} Haddad, Radhia, *Parole de Femme*, op., cit., p. 113-114

^{١٥} نساء وذاكرة: تونسيات في الحياة العامة ١٩٢٠-١٩٦٠، راضية الحداد: قناعات راسخة"، جماعي، الكريديف والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ص ٨٤-٨٥.

^{١٦} على إثر الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٦٩ تحصلت النساء على أربع مقاعد في البرلمان.

^{١٧} منذ أن تأسس الإتحاد النسائي التونسي برعاية الحزب الدستوري في نخوة الاستقلال عرفت المنظمين النسائيتين الأخرين: الإتحاد الإسلامي لنساء تونس و إتحاد نساء تونس (ذو التوجهات الشيوعية)، تخلصا إلى حد الاندثار وتعطل النشاط في بداية الستينات (بالنسبة لإتحاد نساء تونس) وكانت نهاية التعددية في التنظيم النسائي.

^{١٨} في ١٩٥٨ كان عدد خلايا الإتحاد حوالي ٢٠ وفي ١٩٧٠ تجاوز العدد ٧٠٠ خلية، أنظر، Haddad Radhia, *op.cit.*, p.140

رجل واحد (الرئيس بورقيبة) تجرأ بكل شجاعة وحزم على مواجهة مجتمع محافظ في أغلبه"^{١٩}.

في ١٩٧١، بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري^{٢٠} بمدينة المنستير^{٢١}، حادت راضية الحداد عن الخط السياسي السائد وخرجت من دوائر السلطة الماسكة بالدولة والحزب والمنظمات وقطعت الرابطة الوثيقة التي كانت تصلها بالرئيس بورقيبة فكان ذلك الحدث منطلقاً لمرحلة جديدة في مسيرة هذه المناضلة الدستورية التي استمالتها التوجهات الليبرالية والديمقراطية. انتهت أشغال المؤتمر بحصول مجموعة "الليبراليون" المنادية بالديمقراطية التي تزعمها أحمد المستيري^{٢٢} وحسيب بن عمار^{٢٣}، والتي كانت راضية الحداد ضمنها، على أغلبية الأصوات في انتخاب اللجنة المركزية للحزب. وأمام رفض بورقيبة مقترح انتخاب المكتب السياسي من طرف اللجنة المركزية واختياره لقائمة وفاق، رفضت مجموعة الليبراليين القائمة المقترحة وانشقت عن الحزب وكونت مجموعة "الديمقراطيين الاشتراكيين". بذلك دخلت راضية الحداد مرحلة جديدة في مسيرتها السياسية، مرحلة النقد والمعارضة فالمواجهة والصدام والقطيعة النهائية مع بورقيبة ومع السلطة بعد إقالتها من مسؤولياتها ورفع الحصانة البرلمانية عنها وجرّها إلى المحكمة بتهمة "تافهة" ارتبطت بقضية قديمة لها علاقة بإحدى عضوات الاتحاد النسائي في ١٩٧١^{٢٤}، سرعان ما تحولت إلى تهمة "تحويل أموال خاصة وإثراء غير مشروع". وطالت المحاكمة سنوات وانتهت بإدانتها وإصدار الحكم عليها بأربع أشهر سجناً ومائة دينار خطية وإن تمّ لها تكسير ذلك الحكم من طرف محكمة التعقيب سنة ١٩٨٩.

وإن لم تبرز ضمن وجوه حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنبثقة عن مجموعة الرفض في مؤتمر الحزب الدستوري بالمنستير، فقد عبرت راضية الحداد بكل شجاعة عن رفضها مواصلة التمشّي السلطوي والانفرادي داخل الحزب والدولة تاركة بصماتها في اللبانات الأولى التي شكلت المعارضة الليبرالية.

"كلام امرأة": شهادات في النضال و في "صناعة" السياسة

وردت سيرة راضية الحداد، أو بالأحرى مذكراتها، في نصين كتبنا على مرحلتين واختلفاً من حيث الشكل والأسلوب رغم ما يبرزانه من تطابق واضح في هيكلتهما. أتى النص الأول في شكل شهادة مسيرة قدمتها راضية الحداد، في إطار مشروع كتابة "نساء وذاكرة"، تمّ تدوينه ثم نشره سنة ١٩٩٣ - ١٩٩٢ من طرف مجموعة البحث المسؤولة على المشروع^{٢٥}. أما النص الثاني وهو الذي يحمل عنوان *كلام امرأة: Parole de*

^{١٩} Haddad Radhia, *op. cit.*, p.143-144

^{٢٠} الذي اتخذ اسم الحزب الاشتراكي الدستوري في مؤتمر بنزرت المنعقد في أكتوبر ١٩٦٤

^{٢١} بالحاح من أحمد المستيري، محرك الاتجاه الليبرالي داخل الحزب، انطلقت أشغال المؤتمر يوم ١١ أكتوبر للمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر أنظر: Tahar Belkhodja, *Les trois Décennies Bourguiba*, Arcantères-Publisud, Tunis 1999, p119-122

^{٢٢} كان يشغل منصب وزير الداخلية واستقال منه قبيل انعقاد مؤتمر المنستير في ٧ سبتمبر، على اثر تعيين بورقيبة لولادة موافقته

^{٢٣} هو أخ راضية الحداد، من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الدستوري .

^{٢٤} راضية الحداد، *نساء وذاكرة...*، المصدر المذكور، ص ١٠٠-١٠١

^{٢٥} وكان ذلك ضمن مشروع كتاب: *نساء وذاكرة...*، المصدر المذكور

Femme ونشر سنة ١٩٩٥ ، فقد جاء في شكل كتاب من تأليف راضية الحداد وإن قالت عنه في آخر توطئته " كتبه صهري انطلاقا من ذكرياتي ومن جملة الوثائق التي احتفظت بها "٢٦ .

ليس من الصعب على القارئ لنصي الشهادة أن يلتمس التجانس القوي بينهما وإن اختلفت لغة كتابتهما وحجمهما. و يبدو لنا واضحا أن النص الأول، وهو الذي أريد به مساهمة من راضية الحداد في مبادرة تثبيت ذاكرة " تونسيات في الحياة العامة "، قد شكل المسودة أو الهيكل العظمي للنص الثاني الذي يمكن اعتباره النص النهائي لشهادتها، لذلك فمن الصعب الفصل أو حتى التمييز بينهما.

يمثل كتابها شهادة حيّة عن تجربة حياة امرأة سياسية ارتبطت بالسلطة إلى حدّ الوصول إلى أعلى درجاتها، في فترة مازالت فيها مساهمات نساء تونس في الحياة السياسية محدودة، ثم اختلفت وعارضت وتجّرات عن الإفصاح برأيها فأقصيت وحوكمت. هي قصة تيرهن عن قدرات النساء على خوض غمار السياسة وشباكها بشجاعة وكفاءة كلما أتيحت الفرصة لهن. وهي في ذلك سيرة ذاتية كما يؤكد عليه Philippe Lejeune^{٢٧} رغم خضوعها للتنميط الاجتماعي وإسكاتها للشخصي والحميمي.

"كلام امرأة" كتابة تداخل في نسيجها الزمن الشخصي والزمن السياسي، زمن النضال الوطني التونسي وزمن تشكل دولة الاستقلال المتمحورة حول شخصية الزعيم الحبيب بورقيبة، فكانت شهادات سياسية ذات طابع شخصي قلما استحضرت الخصوصي من حياة امرأة إلى حد نسيان وذوبان حياتها الفردية في النضال والسياسة؛ وربما قربنا هذا التمشّي من سير رجال السياسة^{٢٨}. من الصعب أن لا نلمس في هذا التركيز على حياتها العامة ومساهماتها السياسية تبنيتها المنهج الذكوري وانسحاقها لمنطقه. نفس التمشّي لاحظناه لدى العديد من النساء اللاتي كانت منخرطات في الحياة السياسية^{٢٩}. لم تبدأ كتابها باستعراض طفولتها ومحيطها العائلي بل انطلقت في صفحاته الأولى بطرح أفكار و تساؤلات حول ماهية انخراطها السياسي ومساهماتها في مسار تحرير المرأة التونسية وتقديم تقييم سريع لمسيرة السلطة منذ تأسيسها إلى ما وصلت إليه من تكّس وانكماش في السبعينات بسبب هيمنة بورقيبة على هيكل الحزب والدولة، أحداث ومراحل تشابكت وتداخلت مع مسارها وتناولتها من زاوية نظرها في أجزاء الكتاب .

وعندما تقرّر راويتنا الحديث عن فضاءها العائلي والإطار الذي نمت فيه فتورد لنا، في مجمل حديثها عن مسارها السياسي، بعض المعلومات القليلة و الجافة ، وبالأخص تلك المتعلقة بالأب والأخ والزوج^{٣٠}، تاركة إلى "ما وراء الذاكرة" عناصر ومساحات شاسعة من حياتها الخاصة والحميمة، كأن الحديث عنها يقلل من شخصيتها السياسية: أليس التميز والنجاح في المنطق الذكوري السائد لصيقا بالفضاء العام وبشؤونه؟

H.Radhia, *Parole de Femme* ..., op.cit., p.10. ^{٢٦}

Philippe Lejeune, *L'autobiographie en France*, Paris, Armand Colin, 1971, p.43-44, ^{٢٧}

ذكر في: - غراء مهنا، "السيرة الذاتية في صيغة المؤنث"، ألف...، المرجع المذكور، ص ٤٥

- جليلة الطريطر، مقومات السيرة الذاتية...، المرجع المذكور، ص ١١٦

^{٢٨} إبراهيم فتحي، "السيرة الذاتية السياسية لعبد العظيم أنيس"، لغة الذات: السيرة الذاتية والشهادات، *الف* العدد الثاني والعشرون، ٢٠٠٢، ص ٧٧-٩٣.

^{٢٩} أنظر نساء وذاكرة: "سيرة أسماء بلخوجة الرباعي"، المرجع المذكور، ص ٢٥-٤٧.

H.Radhia, *Parole de Femme* ..., op.cit., p.79- 87. ^{٣٠}

كتابتها إذا هي مسيرة مناضلة وسياسية على مدار ثلاثين سنة، عشرون منها قضتها في صفوف الحزب الدستوري الجديد والسنين الأخرى المتبقية على " دروب النضال من أجل الديمقراطية"، على حدّ تصريحها^{٣١}.

قدمت لنا راضية الحداد قصة حياتها السياسية فكانت تركيزاً إجمالياً على لحظات محورية في علاقتها بالرئيس بورقيبة الماسك بزمام السلطة والمسير لمؤسسات الدولة ورجالها. لكن ذلك التركيز على شخصية بورقيبة لم يكن حاجزاً لإبراز دورها في مختلف المحطات السياسية التي أطرت كتابتها، وربما كان عكس ذلك تماماً لأن في اختيارها لهذا الشكل من الصياغة لتقديم مسيرتها- أي في ترابط قوي مع شخصية بورقيبة - رغبة في البروز وفي التركيز على الذات. فالقارئ لهذه الشهادات يلمس بسهولة توجه راضية الحداد نحو البروز والتمركز واختيار زوايا الضوء، شأنها في ذلك شأن العديد من رجالات السياسة الذين دونوا شهاداتهم أو سيرهم. فنحن هنا إذا بعيدين عن "إستراتيجية خاصة بالنساء اللاتي اعتدن الابتعاد عن بؤرة الضوء والرهبة من الظهور"^{٣٢}. فراويتنا فاعلة، فعلها يختزل فعل المجموعة (الأطر والقيادات النسائية في الاتحاد النسائي أو حتى في الحزب الدستوري) وإن كانت في ذلك مدفوعة بشخصية "الزعيم-الرئيس".

من هذه الزاوية يصعب إذا التمييز بين خطاب المذكر وخطاب المؤنث. لكن وإن لم تخرج شهادة راويتنا في بنيتها الأساسية عن نمط السيرة الذاتية السياسية فإنها تستوقفنا في تركيزها على علاقتها بالآخر الذكر- الفاعل للإفصاح عن ذاتها وفي نفس الوقت تقليلها إلى حد التجاهل لأدوار ومساهمات نساء فاعلات لإثبات قدراتها وتبرير مركزيتها في الفضاء النسائي.

كيف نقرأ هذه الثنائية في التعامل مع الرجال والنساء؟ أليس في ذلك إعادة إنتاج منطق وعلاقات القوة السائدة؟

من هذا الباب ربما دفعتنا شهادة هذه المناضلة إلى طرح تساؤلات عديدة تحيلنا على الفعل السياسي وآلياته الخاصة للإفصاح عن خصوصية مساهمات النساء في هذا الحقل العام المتميز، آخذين في الاعتبار دون شك مؤثرات السياق الاجتماعي والثقافي.

تشكل الذات: الأنا وجاذبية الآخر الذكر

إن المتمعن في هذه السيرة يلمس بوضوح أن راضية الحداد لم تكن ترمي من وراء كتابتها تسجيل أحداث وأطوار حياتها بقدر ما كانت تهدف إلى تشكيل رؤيتها لمسار حياتها السياسية في علاقتها الوطيدة مع الزعيم-الرئيس: فهي تنبهنا من توطئة الكتاب بقولها "ألمي أن أحمل القارئ إلى الاهتمام بمسيرتي السياسية... الشخصية المركزية في كتابي هي بورقيبة. جوهر أفكاري في كتابتي ليست إلا تعبيراً عن موضوع علاقتي به"^{٣٣}. من الصعب إذا أن نلمس في هذه الكتابة السرد- ذاتية الخصوصية الوظيفية، وعليه فهي رؤية ليست

^{٣١} R.Haddad, *Parole de Femme...*, op.cit., p.9-10.

^{٣٢} هدى الصدي، "تشكيل تصورات عن الذات... النساء العربيات في العشرينات، المرجع المذكور، ص ٢٠٢

^{٣٣} R.Haddad, *Parole de Femme...*, op.cit., p.10

خالية من الانتقاء والتأويل وإنتاج المعنى. لكن لا إشكال في ذلك إذ أن "أبرز ما يميّز الحقيقة السير ذاتية، أنها حقيقة ذاتية"^{٣٤}.

بصرف النظر عن صياغتها المنساقّة وراء التتميط والقبولة السائدة تكشف لنا هذه الشهادة التاريخية بين أسطرها وعبر عمليات الحذف والتضمين عن آليات تشكل الأنا الأنثى في الفضاء السياسي، عالم الرجال والذكورة، وربما مكنتنا من استكشاف شيئاً من الخصوصية النسائية في التعامل مع الشأن السياسي ومساحاته ضمن السياق التاريخي والاجتماعي الحاضر لها. ودون أن نسقط في قولبة التجارب الفردية واستخلاص الاستنتاجات العامة يتيح لنا هذا النص السردى فرصة التحاور مع لغة الأنوثة وهي "تقول ذاتها". محاورّة تضعنا إزاء "منطق النص السردى وتحملنا إلى الإنصات إلى ما يقال كيف يقال ولماذا يقال"^{٣٥}.

بقدر ما يسترعي انتباه قارئ هذه السيرة تركيز الراوية على رجال كان لهم الفضل في نحت شخصيتها ودفعها لخوض تجربتها السياسية وتفخيم صورتهم تستوقفه النزعة النقدية إلى حد السلبية لمنظورها لأغلب النساء اللواتي كانت لها معهن عديد التقاطعات أثناء مسارها.

لم تخصّ راضية الحداد أمّها برعاية بارزة في نصّها مثلما كان الشأن مع أبيها في سردها لذكرياتهما عن طفولتها ومحيطها العائلي الذي تربت فيه ونمت. من خلال بعض الإشارات التي تسوقها لنا في شأن انقطاعها عن المدرسة والذي كان نتيجة قرار أبوي، تظهر الأمّ في صورة المرأة المحافظة التي أثّرت على الأب: "كانت أمّي تخشى الفرنسية عليّ وترى في المدرسة أخطار التغريب وفقدان الهوية". أمّا صورة الأب، مهما كان قراره فقد حافظت على "نقاوتها" وتفوقها: "أبي متفتح و مختلف عن بقية الرجال..."، "إنه تراجع (عن تسجيلها في المعهد الثانوي) في آخر لحظة تحت تأثير ثلّة من أصحابه ... وأمّي..."^{٣٦}. ورغم تألمها لفصلها من المدرسة فهي في النهاية تتفهم موقف أبيها الذي كان "من الصعب عليه أن يواجه التقليد". وفي سردها لبعض ذكرياتها عن طفولتها وبدايات تشكل الحس الوطني لديها فنكتشف جاذبية الأب والأخ حسيب وتغيب الأم، في حين أنها تتذكر في معرض حديثها عن بشيرة بن مراد أنها التقت بها لأول مرة في اجتماع نسائي اصطحبتها له أمّها^{٣٧}.

الزوج هو الآخر حضي بمكانة بارزة في شهادات مناظلتنا وربما خصّته بالدور المتميّز في صقل شخصيتها وتشكّل ذاتها، تقول عنه: "هو الذي كوّنني وفتح عينيّ على أشياء وحقائق لم أكن لأتعرّف عليها في طفولتي "المسيّجة" إنه هو الذي صنعني مثلما أنا عليه وهو الذي أعاد إليّ الاعتزاز بكوني امرأة"^{٣٨}. فهو الذي كان وراء خطواتها الأولى في حقل النضال بإتاحتها فرص الاستماع لنقاشات قياديين في الحزب الدستوري كانوا يأتون إلى البيت للتحاور مع حماها العروسي الحدّاد وبتشجيعها على الانخراط في الأنشطة النسائية وإن لم يصل إلى حدّ السماح لها بالخروج إلى الشارع للمشاركة في المظاهرات التي نظمتها

^{٣٤} جلييلة الطريطر، مقومات السيرة الذاتية...، المرجع المذكور، ص ٥٠٧

^{٣٥} هدى الصدة، "تشكيل تصورات عن الذات"...، المرجع المذكور، ص ٢٠٠

^{٣٦} R.Haddad, *Parole de Femme...*, op.cit., p. 81-82

^{٣٧} المرجع نفسه، ص ٩٥

^{٣٨} المرجع نفسه، ص ٨٥

نساء تونس احتجاجا على الحضور الاستعماري وقهره^{٣٩}؟ لم تبخل عن التنويه بخصال زوجها وسعة ثقافته والتأكيد على حسّه السياسي وميولاته الوطنية، علما وأنه لم يعرف الشهرة والشرف الذي حصل لزوجته في مسيرتها ولم يتقلد من المناصب سوى المسؤولية البلدية وكان بذلك بعيدا عن الأضواء المشعة في اتجاهها. كيف عاش الزوج "تفوق زوجته"؟ لا تفيدنا راضية بشيء عن ذلك سوى أنها تحاول تبرير ابتعاد زوجها عن المناصب بالاستناد إلى تأويل يعتمد المقابلة بين الأخلاق والتشريف: "كان في منتهى النزاهة وربما لذلك رفض المناصب الوزارية التي اقترحت عليه مرارا"^{٤٠}، وكأنها تنسى في تلك اللحظة أنها كانت في قمم التشريف. وفي لحظات استحضارها للأحداث الأليمة التي عاشتها في بداية مسارها السياسي عندما تجرأت على الترشح لانتخابات البلدية على قائمة مستقلة عن الحزب الدستوري تستوقفنا صورة الزوج الحنون المريح والمتفهم^{٤١}.

أما الرجل-الرمز الذي هيمن على هذه السيرة فطبعها هو الحبيب بورقيبة، فكانت شخصيته محورية في كتابها كما كانت عليه في حياتها: "قصتي مع بورقيبة هي التي دفعتني للإفصاح عن رأيي وتدوين أفكاره"^{٤٢}. آثاره الملازمة لمسارها لا تستوجب الإثبات. ثنائية صارخة وقوية هيكلت علاقتها بالزعيم وطبعت صورته التي رسمتها كلماتها: بورقيبة "الثوري-الواقعي، الأنوي-الوطني، السياسي المرن-المتسلط"^{٤٣}، ذلك "الرجل الاستثنائي" هو الذي أقرها في أعلى المناصب وفتح لها أبواب الشهرة وهو الذي ظلمها و"أهانها". لم يكن من السهل عليها أن تشكل ذاتها كمرأة سياسية في استقلالية عن الزعيم-الرئيس الذي مكّنها من "امتيازات العلاقة المباشرة معه"^{٤٤} ومن منافع مسانده، وحتى في أعسر المواقف ودون أن تشعر تراها دائما تبحث عن رواية تخرج بورقيبة من مسؤولية "الخطية" تجاهها بينما تورد لنا بكل نرجسية وافتخار عباراته المادحة لخصالها والمثمّنة لمجهوداتها^{٤٥}. ولم تفك رباطها منه إلا في الأزمة الأخيرة التي انفصلت على إثرها من المسؤوليات والتنظيم وكانت معها القطيعة النهائية.

الموقف اختلف تماما ومعه الخطاب عندما تعلقت الذكريات بنساء التقت بهن في النضال الوطني والنسائي وتقاومت معهن الشهرة وحتى الاقتراب من بورقيبة. لعل أحسن مثال عن ذلك جسمته الكلمات التي خصت بها سعيدة ساسي، ابنة أخت الزعيم-الرئيس. ليس من الصعب على القارئ أن ينتبه من الوهلة الأولى إلى التركيز القوي الذي حظيت به هذه الأخيرة في مذكرات راضية الحداد والصورة القاتمة-السلبية التي أخرجتها فيها. الموقف منها واضح والرفض والازدراء لكل مبادراتها وأفعالها صريح. كم من مرّة ترجع أسباب مشاكلها وتعكّر علاقتها ببورقيبة إلى "دسياسة" سعيدة و"مكيدتها"، بصماتها حاضرة في أغلب تعثرات مسارها^{٤٦}.

المنافسة بين المرأتين تبدو شديدة والرغبة لديها في الظهور واحتلال المواقع الأولى أقوى.

^{٣٩} المرجع نفسه، ص ٨٧-٨٨

^{٤٠} المرجع نفسه، ص ٨٥

^{٤١} المرجع نفسه، ص ١١٠

^{٤٢} المرجع نفسه، ص ١٠

^{٤٣} المرجع نفسه، ص ٢٤٦-٢٤٧

^{٤٤} المرجع نفسه، ص ٧٨

^{٤٥} المرجع نفسه، ص ١٢٩، ١١٤، ١١١

^{٤٦} المرجع نفسه، ص ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨

لكن وان لم تكن صورة سعيدة ساسي في الذاكرة نقية فان مسيرتها تفصح أيضا عن شجاعة مناضلة دستورية وعن قدراتها في إقناع النساء بالانخراط في النضال الوطني والنضال ضد المستعمر في فترات صعبة من تاريخ البلاد.^{٤٧}

وبالرغم من أن صورة بعض النساء الدستوريات المناضلات كانت حاضرة في سياقات شهادتها مثل أسماء الرباعي وفتحية مزالي أو عائشة بلاغة^{٤٨}. فان النرجسية ومركزية الأنا التي يفصح عنها خطابها في مواقع عديدة^{٤٩} غالبا ما ترتب عنهما التقليل من دور النساء الأخريات في الحياة العامة إلى حدّ تناسي أو حتى تجاهل أدوارهنّ.

تقول لنا راضية الحداد أكثر من مرّة أنها عملت جاهدة على تكسير الهيمنة التي كانت النساء المقربات إلى بورقيبة تريد فرضها عليه مشيرة إلى سعيدة ساسي^{٥٠} لكنها تنسى وسيلة بن عمّار - بورقيبة التي لم تكن هناك امرأة أخرى أكثر قربا منها إلى بورقيبة وقدرة على التأثير عليه^{٥١}.

أليس الصراع على السلطة بينها وبين سعيدة ساسي هو المحرّك لهذه السلبية القائمة التي أخرجت عليها صورة سعيدة ساسي وثانويا صور نساء أخريات كانت طرفا في الحركة النسائية؟ وفي المقابل ألم تكن العلاقة الحميمة والنفعية التي طالما ربطها بوسيلة بن عمّار هي الدافع وراء غضّ الطرف عنها وعن دورها في دائرة التأثير على بورقيبة؟ أكثر من مرّة ودون أن تشعر تمدّنا بمعلومات عن الدور الذي كانت وسيلة بن عمّار تلعبه لتقريب راضية الحداد من بورقيبة وتلميع صورتها عنده^{٥٢}.

امراة وتاريخ: ذاكرة ونسيان

لا شك أن هذه الشهادة التي قدّمتها لنا راضية الحداد عن مسيرتها السياسية التي ارتبطت بحقبة هامة من تاريخ تونس تضعنا أمام تركيبة مزجية تداخلت فيها أحداث ووقائع من الماضي بتصورات وتمثّلات من "رقش الذات"، لا إشكال في ذلك ونحن نعلم جيدا أن كل كتابة تاريخية تقوم على الفرز والتنظيم والترتيب^{٥٣}، ناهيك إذا ما كان كاتب التاريخ فاعلا فيه في ذات الوقت، فلا ذاكرة بدون نسيان ولا نسيان بدون قصدية بانّت أو اختفت^{٥٤}.

أي تاريخ سرده لنا راضية الحداد عبر شهادتها وأي مساءلة يمكننا صياغتها لتفكيك بناه؟

^{٤٧} H.De Montety, *Femmes de Tunisie*, Mouton, Paris, 1958, p. 141-148

^{٤٨} Radhia Haddad, *Parole de Femme...* op.cit., p.118

^{٤٩} المرجع نفسه، ص ١١١، ١٣٠

^{٥٠} المرجع نفسه، ص ١٨٤

^{٥١} T.Belkhodja, *Les Trois Décennies Bourguiba*, Arcanteres-Publisud, 1999, p. 12٠

^{٥٢} Radhia Haddad, *Parole de Femme...* op.cit., p.113, 171,

^{٥٣} حول هذا الموضوع انظر: - جلييلة الطريطر، المرجع المذكور، ص ٢٠٣-٢٠٤

-M.J., « Histoire et reconstitution du Passé », in *Raisonnement et démarches de l'historien*, éd. De l'institut de Sociologie, Université de Bruxelles, 1963, p.296-312

-P.Ricoeur, *Temps et Récit*, T.1,...,op.cit ;, p.302-304

-P.Ricoeur, *La mémoire, l'histoire et l'oubli*, Seuil, 2000, p.574-578^{٥٤}

-ZviYavetz, « Les ruses de l'histoire et de la mémoire », in *Pourquoi se souveni*,op.cit., p.46-51

جملة الأحداث التي تسوقها لنا من خلال شهاداتها هي رواية تاريخية من داخل دوائر السلطة غلبت عليها الصفة التبريرية وإبراز الأنا المثلى. من الطبيعي أن تستحضر الشاهدة في ملفوظها السردي أحداثا تاريخية تخضع في انتقائها وبنيتها وإخراجها إلى منطق المرجعية القصديّة، فهذه الرواية التاريخية تثبت مكتوب لذاكرة امرأة كانت طرفا في الفعل السياسي^{٥٥}. لم تخفي شاهدتنا عنّا وعيها بذاتية روايتها التاريخية تلك التي اشتبكت فيها الذات بالقضية العامة، حيث تؤكد أن ما جمعتها في كتابها هو "جملة من الأحداث علقت بذكرتها وارتأت تبليغها لأجيال الحاضر ليتذكروا صنيع الأجيال السابقة وقيموا تضحياتهم"^{٥٦}. ومهما جسّمت هذه الكتابة الترسّخ الإيجابي للذات وخضعت للانتقاء والترتيب، عن قصد ووعي أم لا، شأنها في ذلك شأن كل من يكتب عن الذات^{٥٧}، فهي تمدّنا من خلال محتوياتها وصياغاتها بوجهة نظر و رؤية امرأة تجاه أحداث وقضايا هيكلت تاريخ تونس المعاصر.

بعيدا عن التاريخ وتسلسل أحداثه تورد لنا راضية الحداد معلومات وأخبار متقطعة ومتفاوتة الأهمية في صناعة الحدث ورسم مسار السلطة من الاستقلال إلى مطلع الثمانينات. من الطبيعي أن تستأثر الحركة النسائية أكبر مساحة في الكتاب ونحن إزاء مناقلة نسائية تقلدت منصب رئاسة الاتحاد النسائي التونسي من مؤتمره الأول المنعقد في ١٩٥٨ إلى تقديم تسليمها في ٨ مارس ١٩٧٢. دون أن تشعر أمدّتنا بمعلومات دقيقة عن آليات ومرحلة هيمنة الحزب الدستوري على الحركة النسائية التونسية وحصار تمثيليتها في الإتحاد النسائي التونسي ولو أنها حاولت مرارا انتقاد "ظنون البعض" بخصوص علاقة الإتحاد بالحزب، ومن جملة ما تورده: "الإتحاد ليس فرعا من فروع الحزب، لكنه مؤيد له ويحمل نفس الأفكار بخصوص سياسة البلاد... لم يكن الانتماء إلى الحزب شرطا من شروط الانخراط في الإتحاد أبدا"^{٥٨}. من المهمّ ربما أن نستحضر هنا ما كتبه في رسالة بعثتها إلى فرع الإتحاد بباريس تقول فيها: "لا يمكن للإتحاد أن يقبل في صفوفه نساء منتميات إلى غير الحزب الدستوري الجديد... الإتحاد منظمة منبثقة عن الحزب الدستوري الجديد"^{٥٩}. ليس من السهل عليها وهي تستعرض مسار الإتحاد النسائي، المنظمة التي التصقت باسمها طويلا، أن تخرج من منطق السلطة و"تقول ما لم يقال".

وفي معرب حديثها عن تدرّج النساء الدستوريات إلى "وضع تنظيم نسائي خاص بهنّ" تطلّعن على تفاصيل وحيثيات تقر بمنطق التفرّد بالكلمة ورفض الاختلاف وتبرّر "وحدانية المنظمة النسائية لتفادي مخاطر التعددية السلبية"^{٦٠}، وإن نراها في غير هذا السياق

^{٥٥} جلييلة الطريطر، مقومات السيرة الذاتية في الأدب العربي الحديث، مركز النشر الجامعي-مؤسسة سعيدان للنشر، تونس ٢٠٠٤، ص ٢٠٩-٢١٥
P.Ricoeur, *Temps et Récit I, L'intrigue et le récit historique*, Paris, éd. Seuil, 1983, p.123

^{٥٦} R.Haddad, *Parole de Femme...*, op.cit., p251

^{٥٧} B.Jewsiewicki, « Le récit de vie entre la mémoire collective et l'historiographie », in *Récits de vie et mémoires*, sous la direction de B. Jewsiecki, Université Laval, Québec, l'Harmattan, (s.d.), p. 213-228.

- جلييلة الطريطر، المرجع المذكور، ص ٥٠٩-٥٠٧

^{٥٨} راضية الحداد، نساء وذاكرة... المرجع المذكور، ص ٨٦

^{٥٩} R.Haddad : Lettre à la section de Paris, Centre de Documentation Nationale, Tunis,(S.D.), cité in.,

I.Marzouki, *Le mouvement des femmes en Tunisie...*, op.cit., p.166.

^{٦٠} R.Haddad, La femme dans l'Etat et la société, *L'Action* du 17.6.67, cité I.Marzouki, op.cit.,p.167

تقول: "جمعيتنا حرّة نأخذ فيها المواقف التي نراها صالحة وليس هناك أي تدخل في منظمنا"^{٦١}.

ما قدّمته لنا في شهادتها عن المؤتمر الأول للإتحاد المنعقد في أفريل ١٩٥٨ والكيفية التي حسم بها بورقبيّة مسألة الرئاسة في صالحها مع ما خلفته من حزازات وتكّس في العلاقات بين قيادات الإتحاد، وإن اختلف في بعض جزئياته عمّا أفادتنا سيرة أسماء الرباعي^{٦٢}، حملنا إلى كواليس السلطة لنعاين آليات صناعة القرار وتموقع النساء في شبكات الفضاء السياسي ونستكشف انسياقهن وراء لعبة السلطة واستنباطهن لمنطقها وأنماطها. فضلا عمّا ذكرته لنا من تفاصيل تؤكّد الاحتواء الصارخ للمنظمة النسائية من طرف الحزب. من ذلك نفهم بوضوح مدى استحالة توخي راضية الحداد أسلوبا وتعاملا في إدارة المنظمة وإدارة علاقاتها بالنساء مغايرا لما يمارس في مستوى السلطة. فالمنتبع لسيرتها تستوقفه صياغتها التي تقوم على الربط الوثيق بين شخصها والمنظمة النسائية مهما حاولت من حين لآخر إدراجنا في سياق يؤكد على توخيها منهج الوحدة والعمل الجماعي^{٦٣}. وان مكنتنا هذه الشهادة من معلومات دقيقة وتفصيل عن مسيرة المنظمة النسائية وانجازاتها في اتجاه تحرير المرأة وتحديث المجتمع التونسي فالمركزية في الخطاب كانت بدون أي شك لرئيستها.

بغضّ الطرف عن البروز القوي للذات رصدت لنا شهادة راضية الحداد عبر عرضها لإنجازات الإتحاد النسائي التحوّلات التي طرأت على معيش النساء ووضعهن وتغييرات المشهد الاجتماعي وما أبرزته النساء من حماس وقدرات على اختراق المحجور وكسر الحواجز وممارسة الغير المألوف رغم المعيقات المتعدّدة التي كانت تواجهه على جميع الأصعدة لاسيما في حقل السياسة. كما أطلعتنا عبر الحكايات الصغيرة الطريفة عن الأجواء الاجتماعية والثقافية الضاغطة التي اقتحمها بورقبيّة ووراءه الإتحاد النسائي لإرساء القوانين الجديدة وصياغة المرأة والعائلة التونسية "الحديثة". كشفت لنا ذكرياتها عن الحملات التي كان الإتحاد النسائي ينظمها عبر أنحاء البلاد للتوعية والإقناع بمجلة الأحوال الشخصية وبسياسة تحديد النسل وغيرها من القضايا المطروحة لإعادة اعتبار موقع المرأة التونسية في العائلة وفي المجتمع، المسافة الفاصلة بين فكر بورقبيّة وقناعاته القوية بالنهج التحديثي والعقليات المتحجرة التي وان كانت قوية في الأرياف فلم تكن غائبة لدى العديد من رجال الدولة وكوادرها الذين كانوا " بارعين في إخفاء احترازهم عن بورقبيّة"^{٦٤}. كم من مرّة تتذكر راويتنا فيها التعامل التمييزي الذي كانت تلاقيه كمسؤولة سياسية من طرف رفاق لها في هياكل الدولة والحزب وهي تقوم بمهامها معهم جنبا إلى جنب وتدخل بورقبيّة لإسنادها^{٦٥}. و تذكرنا كذلك بالأسلوب الطريف الذي توخاه بورقبيّة " لتربية المجتمع" والمتمثّل في تدارسه لملفات خلافات زوجية أمام الملأ وانحيازه الدائم للنساء: " النساء في كل الحالات متضرّرات يجب الأخذ بيدهن"، وبهذه الكلمات كان يجيب راضية الحداد عندما لا تنساق لرأيه، على حد قولها^{٦٦}. الملفت للانتباه حرصها على إبراز عدم مشاطرتها بورقبيّة

^{٦١} راضية الحداد، نساء وذاكرة... المرجع المذكور، ص ٨٦

^{٦٢} أسماء بلخوجة الباعي، "التحدي لتحقيق الذات"، نساء وذاكرة، المرجع المذكور، ص ٣٦-٣٨

^{٦٣} R.Haddad, *Parole de Femme*, op. cit. p 130

^{٦٤} Ibid., p. 144

^{٦٥} Ibid., p.145-146

^{٦٦} Ibid., p. 147

في سياسة " التمييز الإيجابي " الثابتة لصالح النساء وعدم انتباهها إلى التناقض الذي يؤول إليه خطابها في بعض مراحلها. أنسيت أنها من أولى التونسيات المنتفعات من انحياز بورقيبة للنساء. أو نسيت أيضا وهي التي قادت وجسمت "السياسة النسوية" للدولة مدى وزن الآلة السياسية وأهميتها في دفع المجتمع على طريق التحديث وإرساء أجدديات تحرير المرأة في تونس. ربما كان لزمان الكتابة أثره على خطابها.

أكثر من مرة تأكد لنا راضية الحداد، وهي التي جمعت بين رئاسة الإتحاد وعضوية اللجنة المركزية للحزب الدستوري والنيابة البرلمانية، استقلالية الإتحاد عن الحزب لكنها من دون أن تشعر عرضت لنا عبر سردها لإنجازات الإتحاد النسائي وأنشطته مسار السلطة بمختلف محطاتها وتقطعاتها التي رسمتها سياساتها المتأرجحة بين "الاشتراكية" والليبرالية. أكان لها خيار آخر ومسيرتها تجسيم صارخ للتداخل القوي بين المنظمة النسائية والحزب والدولة ؟ لعل القارئ يلمس في هذه المفارقة مخلفات ما تميز به الشوط الثاني من تجربتها السياسية من قطيعة مع السلطة ورفض ومعارضة فمحاكمة واعتزال السياسة.

طرفة مثيرة للانتباه ميّزت مسيرة راضية الحداد السياسية التي حملتها من الجراءة على التعبير عن رأيها وفرض شخصيتها بمناسبة أولى انتخابات تخوضها البلاد منذ استقلالها وترشحها على قائمة بلدية مستقلة عن قوائم الحزب، وان لم تصل بذلك الموقف إلى نهاية المطاف، فالى الانسجام التام مع السلطة والانصهار في هياكلها ثم خروجها عن التمشي السياسي المعهود ورفضها ضمن مجموعة "الديمقراطيين" منطلق التسلط والرأي الواحد المهيمن على الحزب والدولة والمطالبة بالديمقراطية فأقالتها من كل المسؤوليات وجرّها إلى تقديم تسليمها ومحاكمتها.

جدير بالانتباه ما تكشفه شهادة راضية الحداد من تفاصيل ومعلومات عن مراحل خلاف مجموعة "الديمقراطيين" مع بورقيبة ومواجهتها له منذ عشية مؤتمر المنستير للحزب (المنعقد في ١١ أكتوبر ١٩٧١) الذي كرّس تفوق "المجموعة المنادية بالديمقراطية" حتى إقرار رفضه لمقررات المؤتمر في شأن انتخاب المكتب السياسي من قبل اللجنة المركزية بحسمه القضية يوم ٢٢ أكتوبر واختياره لـ ٢٠ عضوا من اللجنة المركزية "لانتخاب" ١٤ عضوا منهم لتشكيل المكتب السياسي. ولعل أهم ما يسترعي انتباهنا ونحن بصدد معاينة هذه الأحداث البالغة الأهمية، جراءة راضية الحداد على أخذها الكلمة في اجتماع اللجنة المركزية وانتقادها لقرار بورقيبة وتمسكها بمبدأ التسيير الديمقراطي ورفضها للمشاركة في "ألعوبة" التصويت داخل الفضاء الذي حدده بورقيبة^{٦٧}. الموقف كان خطيرا وحاسما في ذات الوقت لكن هذه المرأة لم تضعف أمام هيبه بورقيبة "صانعها بالأمس" وبكل شجاعة هبت لتتكلم الأولى والرجال مازالوا سكوتا دون مبالية "لهمسات العديد من حولها لإسكاتها وصرفها عن مواجهة بورقيبة"^{٦٨}، وتوجهت له بهذه الكلمات : " سيدي الرئيس كنت رجل الاستقلال فكن رجل الديمقراطية وقد قلت أن القانون فوق كل شيء وحتى فوق بورقيبة واليوم سيدي الرئيس يجب أن تعطي المثل..."^{٦٩}. لكن كلامها وكلام من أخذ الكلمة من بعدها لم يغير من موقف بورقيبة الذي كان قد قرّر قبل يومين من انعقاد اللجنة المركزية

^{٦٧} Ibid., p.32-33

^{٦٨} Idem

^{٦٩} راضية الحداد، نساء وذاكرة...، المصدر المذكور، ص ٩٧

تجميد أحمد المستيري، زعيم "الكتلة الديمقراطية"، عن نشاطه الحزبي^{٧٠}. بذلك التعتت حسمت القضية داخل الحزب الدستوري وخرجت المجموعة الراضية عن الحزب وتكرست القطيعة.

المسألة لم تقف مع راضية الحداد وهي الرئيسة للإتحاد النسائي و"المنتخبة من مؤتمره" في هذا الحد. لقد استوجب إبعادها عن المسؤولية شيئاً من الوقت لتدارس وضع المنظمة وإعداد البديل لإحكام وثاقها مع الحزب لاسيما وأن قيادتها تخلفت عن حملة التأييد والمساندة للرئيس ولصنيعه. ولم تنتظر راضية الحداد طويلاً لتجبر على تقديم استقالتها من رئاسة المنظمة النسائية ومن عضوية اللجنة المركزية للحزب الدستوري وتم ذلك في مارس ١٩٧٢ وتأجل المؤتمر الذي كان مقرراً لشهر ماي ١٩٧٢^{٧١}.

جملة هذه الإجراءات المتخذة ضدها هيأت لترتيب آخر شوط في الصراع المعلن بينها وبين الرئيس بورقيبة، وكانت النهاية أسوء من البداية إذ جرّت المناضلة الدستورية إلى المحكمة، التي استغرقت سنوات، بعد تليفق تهمة ارتبطت بقضية قديمة بعلاقة بإحدى عضوات الاتحاد النسائي في ١٩٧١^{٧٢}. و سرعان ما تحولت القضية إلى تهمة " تحويل أموال خاصة وإثراء غير مشروع "، وتبعاً لذلك تم رفع الحصانة البرلمانية عنها (في ديسمبر ١٩٧٣) وهي التي كانت نائبة في البرلمان لمدة ١٤ سنة، وانطلقت المحاكمة التي امتدت أطوارها المملّة والمخجلة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩ والتي انتهت بإدانة مناضلة الأمس وإهانتها فكانت قطيعة راضية الحداد النهائية مع بورقيبة ومع السلطة^{٧٣}.

لكن انخراطها في صف المعارضة وتحمسها للمشروع الليبرالي الديمقراطي الذي بلورته مجموعة "الديمقراطيين الاشتراكيين" لم يؤل بها إلى الالتزام التنظيمي واستعادة حماسها النضالي بعد أن تحولت المجموعة إلى حزب سياسي في سنة ١٩٨١ ولو أنها ساهمت إلى جانب أحمد المستيري وبقيّة أعضاء اللجنة المركزية للحزب الدستوري المطرودين ومناضلين آخرين في إصدار بيان في شكل " نداء للشعب لأخذ مصيره بيده" في ٢٠ مارس ١٩٧٦ بمناسبة الذكرى العشرين لاستقلال البلاد. في ذات الوقت تحرّكت مجموعة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أخيها حسيب بن عمار وبمعية شخصيات سياسية مستقلة لتشكيل لجنة وطنية ترمي لتأسيس "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" وللمطالبة بإصدار جريدتين مستقلتين "الرأي" (بالعربية) و"الديمقراطية" (بالفرنسية). مطلبان وان سيحققان لاحقاً^{٧٤}، فقد قوبلا أولاً بالرفض وزادت السلطة في تعنتها ورفض الرأي المخالف ومحاصرة الأفراد والمجموعات المنتقدة والمعارضة. في هذا السياق كان "صدام" راضية الحداد الأخير بالسلطة ورفضها الجريء لمصادرة الأشخاص والحريات: الحدث شخصي تمثل في منعها يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٦ من مغادرة البلاد واحتجاز جواز سفرها وهي في مطار تونس- قرطاج تستعد للسفر إلى فرنسا. بكل شجاعة رفضت الامتثال للأوامر ومغادرة المطار وحولت الحادثة إلى حدث عام عاينه المسافرون و تناقلت أخباره أوساط

^{٧٠} كان أحمد المستيري في منصب وزير الداخلية الذي استقال منه قبيل انعقاد مؤتمر المنستير وبالتحديد في ٧ سبتمبر.

^{٧١} كان ذلك يوم ٨ مارس ١٩٧٢، أنظر " سيرة راضية الحداد"، نساء وذاكرة...، المصدر المذكور، ص ١٠٠

^{٧٢} راضية الحداد، نساء وذاكرة...، المصدر المذكور، ص ١٠٠-١٠١

^{٧٣} في أكتوبر ١٩٧٣ كانت بداية التحقيق في القضية، فيفري ١٩٧٤ أول جلسة أمام المحكمة، في ماي ١٩٧٤ صدور الحكم ب ٤ أشهر سجنا و ١٠٠ دينار خطية، في جويلية ١٩٧٤ أول جلسة أمام محكمة الاستئناف، فيفري ١٩٧٨ أول جلسة في محكمة التعقيب وفي ١٩٨٩ تكسير الحكم من طرف محكمة التعقيب. أنظر راضية الحداد، نساء وذاكرة...، المصدر المذكور، ص ١٠١-١٠٤.

^{٧٤} كان الترخيص للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في ماي ١٩٧٧، وفي أكتوبر من نفس السنة الترخيص لمجموعة الديمقراطيين الاشتراكيين في إصدار جريدتي "الرأي" و"الديمقراطي".

واسعة على إثر ما تجرأت القيام به " بالفعل والكلمة " في بهو المطار وما دفعت إليه من تحرك حثيث بعد تجمع الأنصار والمساندين حولها سواء بالتواجد معها أو بإرسال برقيات المساندة. أصرت على عدم مغادرة المطار بكل شجاعة وجرأة قبل أن تستعيد جواز سفرها. وبعد ست و ثلاثين ساعة قضتها راضية الحداد في المطار بدون أدنى تراجع عن موقفها أجبرت السلطة على تمكينها من جواز سفرها دون أن تسمح لها طبعاً بالسفر. هنا كانت نهاية مسيرتها السياسية^{٧٥}. لكن ولئن غادرت راضية الحداد حقل العمل السياسي فإنها لم تغادر المجال العام وحولت اهتماماتها إلى قضايا اجتماعية^{٧٦} فاهتمت بالنشر حيث أدارت شركة "بروديف للتصنيف". و كل من تعامل معها في هذا الفضاء يتذكر جيدا عبر النقاشات التي كانت تخوضها راضية الحداد استمرار انشغالها بالشأن السياسي وثباتها على قناعاتها.

أكانت الخيبة أو الإهانة أو فتور العزيمة وراء مغادرة راضية الحداد الفضاء السياسي بعد ما أبرزته من شجاعة وحماس في المطالبة بالديمقراطية والدفاع عن حرية التعبير؟ تقييمها لتجربتها يفصح عن قناعات سياسية قوية وعن ثبات خيارات امرأة دخلت الحياة العامة من بابها الكبير واحتلت مواقع مساوية للرجل وتركت بصماتها على سجلات تاريخ تونس المعاصر وإن جرّها الحاضر أحيانا إلى التساؤل عن نجاعة الطريق الذي توخته وعن مدى نجاحها في التوفيق بين حياتها العائلية ونشاطها السياسي وسأل نفسها إن كانت زوجة وأما صالحة^{٧٧}. وربما التمسنا في هذه التساؤلات، الغائبة في لغة الرجال وقاموسهم، "عقدة الذنب" التي تسكن ذهن غالبية النساء المنخرطات في الحياة العامة والتي لا تتردد العقلية السائدة في تمريرها.

مهما كانت مسيرة راضية الحداد جزءا من مسار السلطة ومهما ارتبطت تجربتها السياسية ببورقوية شخصيا فهذه المرأة دخلت التاريخ وطبعت سجّله وما تجرأت على فعله وقوله في اتجاه معاكس لقرارات بورقوية ليس هينا وليس بسيطا ويستحق التذكير لكي تبقى إرادة هذه المرأة شاهدة على قدرات النساء على الفعل السياسي وجرأتهن على التحدي والتعبير عن الذات.

ما لفت انتباهنا ونحن نقرأ في ذاكرة بعض رجال السياسة من جيل النضال الوطني ودولة الاستقلال هو نسيان هذه المناضلة وحذفها من المشهد السياسي وربما شمل الحذف أيضا المنظمة النسائية ذاتها. لماذا تجاهل الطاهر بالخوجة، صاحب شهادة " العقود الثلاث لبورقوية " إدراج اسم راضية الحداد لقائمة المعارضين "الليبراليين" في حديثه عن مؤتمر المنستير وعن إجتماع اللجنة المركزية المنبثقة عنه وأحداث أخرى كان لراضية الحداد فيها حضورا بارزا^{٧٨}؟ لا إشارة تذكر أيضا عن الإتحاد النسائي وأدواره المتعددة في تمرير وإنجاح سياسة الحزب والدولة في الأوساط الواسعة من المجتمع. أولم يكن على اطلاع كافي بكل ما يدور في فضاءات السلطة ودوائرها، أو أن ما تنجزه النساء وما تفعله ليس جدير بالتذكّر!

^{٧٥} أما وفاتها فكانت في أكتوبر ٢٠٠٣

^{٧٦} هي أول من طالب بتكوين جمعية مستقلة للدفاع عن المستهلك وذلك في مطلع سنة ١٩٧٧، لكن السلطة لم ترخص لها بذلك.

^{٧٧} R.Haddad, *Parole de Femme...*, op.cit., p. 16

^{٧٨} T.Belkhouja, *Les Trois Décennies Bourguiba*, Arcanteres-Publisud, 1999, p.119-121

الخاتمة

أيمكن لنا أن نخلص ونحن ننهي قراءة هذه السيرة إلى خصوصية لغة التأنيث وصياغة خطاب مغاير للخطاب المذكر؟

بعيدا عن أن تكون هذه السيرة موازنة بين تجربة حياتها الخاصة وبين مسيرة نشاطها السياسي والنسائي بيّنت لنا شهادات راضية الحداد الكيفية التي أمكنت لامرأة أن تشكل ملامح شخصيتها في إطار سياسي عبر علاقتها بالكيان الجمعي الخاضع لقانون الذكورة ومنطقها لكن دون أن تنسى ذاتها . ورغم اشتباك الأنا بالمجموعة فالأحداث تتمحور حول الأنا والموقف يستوي ببلوغ الهدف.

" كلام امرأة " بكل ما يحويه من أحداث وتصورات وما تفرزه كلمات عنوانه من معاني متشابكة كتاب يضعنا أمام تجربة ثرية لامرأة دخلت غمار السياسة ودوائرها فاستأنست بالمشاغل العامة ونسيت الخاص من حياتها و تواءمت مع النموذج الذكوري للنجاح وحققت ذاتها في انشغالها بالعمل السياسي، مثلها مثل رجال السياسة.

إنها شهادات سياسية تداخل في سردها الزمن الفردي والزمن العام وحبك خيوطها نسيج العلاقة التي ربطتها برموز السلطة وكشفت لنا عن تمثلي و خبرة امرأة في الشأن السياسي بتنوّع سياقاته.

هي تجربة وإن حمل خطابها شيئا من بصمات الأنوثة ولغتها فهي تضعنا إزاء تقاطعات عديدة مع منطق الذكورة وسلوكاتها وتحيلنا في بعض جوانبها على خطاب الذكورة واستراتيجية إخراجها. تفسيرات ذلك ربما نجدها في قانون السلطة ومنطقها.